

السياسة النقدية وأثرها في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023

دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

Monetary policy and its impact on inflation targeting in Algeria during the period 1993-2023 An econometric study using the ARDL model

بوعزة بوعزة¹، محمد عيسى محمد محمود²

BOUAZA BOUAZA¹, MOHAMED ISSA MOHAMED MAHMOUD²

¹ جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)، Bouaza.bouaza.etu@univ-mosta.dz

² جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)، Mohamed.issa@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/03 تاريخ القبول: 2025/08/21 تاريخ النشر: 2025/9/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا، أي أن النموذج له آلية العودة إلى التوازن تلقائيا. أثبتت الاختبارات القياسية إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين المتغيرات المستقلة الكتلة النقدية ومعدل الفائدة على الإقراض والمتغير التابع معدل التضخم، في حين جاءت العلاقة بين المتغير المستقل سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التضخم سلبية ومعنوية.

كلمات مفتاحية: لسياسة النقدية، التضخم، سعر الصرف، معدل الفائدة، ardl

تصنيفات JEL: E31, E52, C01.

Abstract:

This research study aims to measure and analyse the impact of monetary policy on inflation targeting in Algeria during 1993-2023 using a lagged autoregressive model. The study established a long-term equilibrium relationship between the study variables, with a negative and significant error correction coefficient. This finding suggests the presence of a mechanism within the model that facilitates the automatic restoration of equilibrium. Standard tests demonstrated a positive and significant relationship between the independent variables of money supply and lending interest rates, and the dependent variable of inflation. Concurrently, the relationship between the independent variable of the nominal exchange rate of the dinar against the US dollar and inflation proved to be negative and significant.

Keywords: monetary policy, inflation, exchange rate, interest rate, ARDL.

JEL classification codes: E31, E52, C01.

¹ المؤلف المرسل: بوعزة بوعزة، Bouaza.bouaza.etu@univ-mosta.dz

² **BOUAZA BOUAZA**, Bouaza.bouaza.etu@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

ان الدور المهم للسياسة النقدية والذي تؤديه عن طريق صياغة وتنفيذ أدواتها بما يسهم في بلوغ أهدافها، والتي تنعكس في خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وذلك كون السلطات النقدية تتحمل عبء كبير في ضمان نمو اقتصادي مستقر وغير تضخمي.

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية التي نالت اهتمام الكثير من الدول والحكومات وسعها المستمر في السيطرة عليها، وهذا لما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد ككل وعلى الأفراد ومستوى معيشتهم، حيث يجمع اغلب الاقتصاديين ان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو تحقيق مستوى مقبول من التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

إن الحفاظ على مستوى معين من التضخم أو الوصول إلى مستوى مستهدف، ينبغي على السلطات النقدية إتباع سياسة نقدية مضادة للتضخم، سواء كانت سياسة توسعية في حالة الركود الاقتصادي أو سياسية انكماشية في حالة ارتفاع معدل التضخم بواسطة مجموعة من الأدوات (المباشرة والغير مباشرة) من خلال التحكم في المعروض النقدي.

يمكن القول إن ظاهرة التضخم هي ظاهرة متعددة العوامل والأسباب، وتعدد الأسباب والعوامل لا ينفي تفاوتها في الأهمية، ومعنى ذلك أنه لا خلاف بين الاقتصاديين، وإن اختلفت مدارسهم حول تعدد أسباب الظاهرة، لكن الخلاف بينهم حول مدى أهمية كل عامل ودرجة إسهامه في توليد هذه الظاهرة. عرفت الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي عدة إصلاحات اقتصادية، على غرار الإصلاحات النقدية مع إصدار قانون النقد والقرض كنتيجة للوضع الاقتصادي السائد آنذاك، والذي اتسم بمعدلات تضخم مرتفعة وتدخل مطلق للحكومة في السلطة النقدية، حيث كانت بداية لمرحلة جديدة من الإصلاحات ومسيرة توجيهات صندوق النقد الدولي لإعادة القاطرة الى السكة والتحكم في معدلات التضخم عند مستوى مقبول وهذا ما تحقق فعليا مع نهاية تلك الفترة.

لا يزال الشغل الشاغل للسلطات النقدية في الجزائر السيطرة على معدل التضخم، واستهداف مستوى معين منه حفاظا على الاستقرار الاقتصادي، وذلك بإتباع سياسة نقدية تقييدية تارة وتوسعية تارة أخرى استجابة للوضع القائم وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في استهداف مستوى مقبول من التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023؟

2. فرضيات الدراسة: للإجابة على هذا التساؤل نطرح جملة من الفرضيات

- تشكل الكتلة النقدية M2 أبرز عاملا من عوامل التضخم في الجزائر.

• يعتبر معدل الفائدة على القروض أداة من أدوات السياسة النقدية للحد من ظاهرة التضخم في الجزائر.

• يعتبر سعر الصرف من العوامل المؤثرة في معدل التضخم في الجزائر.

3. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في إبراز ما مدى مساهمة أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الحد من ظاهرة التضخم، بالإضافة إلى إبراز العوامل المؤثرة في التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4. المنهج المستخدم: المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية ARDL في الدراسة التطبيقية.

5. الدراسات السابقة:

- قياس وتحليل أثر السياسة النقدية على استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 باستخدام نموذج NARDL لصويلح نور الهدى وقويدري محمد حيث خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي على المدى القصير بين المتغير تغير كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وجود أثر معنوي وإيجابي في المدى القصير بين المتغير سعر الصرف ومعدلات التضخم، وجود أثر إيجابي ومعنوي في الأجلين القصير والطويل بين المتغير معدل إعادة الخصم ومعدل التضخم.

- أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ل بن البار أمحمد وبن السيلت احمد حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين معدل سعر الفائدة ومعدل التضخم، وجود علاقة ايجابية بين معدل إعادة الخصم ومعدل التضخم.

6. هيكل الدراسة:

المحور الأول: الإطار النظري لأثر السياسة النقدية على التضخم

المحور الثاني: دراسة تطور التضخم في الجزائر وأسبابه خلال الفترة 1993-2023.

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023.

أولاً: الإطار النظري لأثر السياسة النقدية على التضخم:

1. السياسة النقدية: اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره، حيث نجدها ما قبل كينز في القرن التاسع عشر احتلت مكان الصدارة كمحدد للسياسة الاقتصادية الكلية، ثم جاء كينز في الثلاثينيات من القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية،

وفي الخمسينيات من القرن الماضي جاء ميلتون فريدمان ليؤكد على أهميتها بين السياسات الاقتصادية الكلية.

1.1 مفهوم السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة. (عبد الحميد، 2013، صفحة 18)

كما تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة. (حسين ، 2014 ، صفحة 142)

2.1 أنواع السياسة النقدية: يقسم الاقتصاديون السياسة النقدية إلى ثلاث أنواع:

1.2.1 السياسة النقدية ذات الاتجاه التوسعي: حيث يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقد بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، بهدف زيادة حجم وسائل الدفع وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول، ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان.

2.2.1 السياسة النقدية ذات الاتجاه التقييدي: وتنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة وتقييد الائتمان وتشجيع المواطنين على الادخار وبالتالي التقليل من وسائل الدفع وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار وعدم المطالبة بزيادة الأجور، إلا أن هذه السياسة قد تضر بالاقتصاد الوطني، إذا لم تكن مدروسة بما فيه الكفاية.

3.2.1 السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن): هذه السياسة تتناسب مع اقتصاديات البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية، أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، ففي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة.

إن السياسة النقدية المثلى هي السياسة النقدية التي تصل بمعدل الزيادة في كمية النقود إلى مستوى العرض الأمثل، وجعل القوة الشرائية للنقود تخلق توزيعاً عادلاً للدخل بين مختلف فئات المواطنين. (حسين ، 2014)

3.1 أهداف السياسة النقدية: ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة، فمن ناحية تهدف إلى التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول النامية يعتره الكثير من الغموض والضبابية،

ليس من ناحية تحديد الأهداف ولكن من جانب إمكانية التحقيق، وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي: (بلعوز، 2006، صفحة 113 و114)

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة. - العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا. - إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي.

- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية. - العمل على التوزيع العادل للثروة.

4.1 أدوات السياسة النقدية: حتى يتسنى للبنك المركزي تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، والعمل كبنك البنوك المرخصة ومراقبة البنوك بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق المودعين والمساهمين، يستخدم عدة أدوات وهي: 1.4.1 عمليات إعادة الخصم والقروض: يقصد بسعر إعادة الخصم، سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم ما لديها من الأوراق التجارية، والتي ألت إليها من عملائها نتيجة منحهم تسهيلات ائتمانية، وفي العادة يتقاضى البنك المركزي مقابل ذلك معدلات فائدة تسمى سعر إعادة الخصم، يستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير سعر إعادة الخصم أن يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

ففي الأوقات التي يلوح فيها شبح التضخم، يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية تهدف إلى التقليل من كمية النقود المتداولة وذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد،

أما في حالة الكساد فيحدث العكس، حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك،

إذا كان لدى البنوك التجارية فوائض نقدية كافية من الاحتياطات النقدية، الأمر الذي يقلل من أثر هذه الأداة على السياسة الائتمانية للبنوك. (حسين، 2014)

2.4.1 الحد الأدنى للاحتياطات الإلزامية: الاحتياطي الإلزامي هو إجراء نقدي يلزم البنك المركزي بموجبه البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديه لحماية المودعين من مخاطر الإفلاس والأزمات، مما يؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

إن هذا الإجراء يسمح للبنك المركزي أن يلزم البنوك التجارية بالتقيد بمعدل معين من الودائع، إذا أراد البنك المركزي زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وإذا أراد البنك المركزي تخفيض قدرة البنوك على منح الائتمان فإنه يقوم بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي.

إن سياسة الاحتياطي الإلزامي التي يستخدمها البنك المركزي هي أكثر الأدوات الكمية فعالية في الإجراءات النقدية. (علي، 2012، صفحة 230 و231)

3.4.1 عمليات السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية.

فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعملية الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض النقدي الفائض وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية.

إن فعالية سياسة السوق المفتوحة كأداة هامة تستخدمها البنوك التجارية في الرقابة على الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها، يتوقف على وجود أسواق مالية تمتاز بتطورها وكبر حجم التعامل فيها، وكذلك الاعتماد على الجهاز المصرفي في تسوية التعاملات المالية.

تتسم عملية تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية بمحدودية فعاليتها، وذلك يرجع إلى ما تعانيه اقتصادياتها من تخلف أسواقها المالية وأجهزتها المصرفية وضيق التعامل فيها. (عبد الحميد، 2013)

4.4.1 التسهيلات الدائمة: تهدف التسهيلات الدائمة إلى تزويد أو سحب السيولة من المصارف لـ 24 ساعة وتتم هذه العملية بمبادرة من المصارف على شكل:

أ- **تسهيلات القرض الهامشي:** تسهيلة القرض الهامشي هي عملية يمكن للمصرف من خلالها أن يتحصل من بنك الجزائر، مقابل تقديم أوراق مؤهلة، على سيولة لـ 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا، تم تحديده من خلال تعليمة من قبل بنك الجزائر، مع الإشارة إلى معدل إعادة التمويل الرئيسية التي تمت زيادتها بهامش والمعلن عنها مسبقا.

ب- **تسهيلات الودائع المغلة للفائدة:** تسهيلة الودائع المغلة للفائدة هي عملية إيداع مصرفي لدى بنك الجزائر لـ 24 ساعة، تكافأ هذه الودائع بنسبة فائدة يحددها بنك الجزائر من خلال تعليمة، مع الإشارة إلى معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسية منقوصة بهامش، لا يقدم أي ضمان بالمقابل، يكون مبلغ النقود التي يمكن للمقابل إيداعه في إطار تسهيلة الودائع المغلة للفائدة غير محدود. (bank

(2024, ofalgeria)

2.التضخم:

1.2 مفهوم التضخم: إن ظاهرة التضخم تعد من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أكثر اقتصاديات دول العالم، ومن بين السياسات التي قد تنتهجها الدولة للقضاء على ظاهرة التضخم السياسة النقدية.

اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون والأبعاد. (bendakfal & benelbar, 2021) فقد عبرت اغلب تعاريف التضخم بعد الحرب العالمية الأولى عن تأثيرها بالنظرية التقليدية للنقود، حيث أعطت تفسيرات سهلة ومبسطة ومن أبرز هذه التعاريف:

" التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود". (بلعوز، 2006، صفحة 140)

يشير هذا التعريف إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم وأبرزها ما يلي:
- التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، أي أن المستوى المرتفع في الأسعار لا يعني تضخماً وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.
- التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع، كأن مثلاً ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما تنخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة، أي أنه الارتفاع المستمر في كافة أسعار السلع والخدمات. (محمد احمد، 2018، صفحة 572)

يعرف التضخم بناءً على مسبباته، إذ يؤكد الاقتصادي فريدمان M. Friedman بان التضخم هو ظاهرة نقدية دائمة، كما يرى Goulborn التضخم بأنه قدر كبير من النقود تطارد قليل من السلع وهذا ما يؤكد بان التضخم ظاهرة نقدية صرفه من خلال إيجاد العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة.

يعرف الاقتصادي Emie.J Memes التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكينزية، كما عرف Keynes التضخم بأنه ضالة مرونة العرض أمام الزيادات الحاصلة في الطلب.

عرف الاقتصادي Robinson التضخم بأنه ارتفاع الأسعار بينما يعرفه الاقتصادي Flaman بأنه حركة الارتفاع العام بالأسعار.

وعليه يمكن تعريف التضخم بأنه كل زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، أي أن التضخم يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع والخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من هذه السلع والخدمات وفي

هذه الحالة فإن هذه الزيادة ستترجم إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار. (سعود جايد مشكور، 2014، صفحة 12)

2.2 النظريات المفسرة للتضخم: قدم الاقتصاديون العديد من النظريات التي تحاول تقديم تفسير لطبيعة وأسباب التضخم، وتم استخدام معايير وتصنيفات متعددة لهذه النظريات، حيث كانت تفسيرات التضخم تقوم على أساس مفهوم فائض الطلب، وفي هذا الإطار تم التمييز بين نظريتي جذب الطلب ودفع النفقة.

مع بداية الستينيات ظهرت تفسيرات جديدة لظاهرة التضخم تقوم على التمييز بين دور التغيرات الاقتصادية وبين دور العوامل الغير الاقتصادية في تكوين التضخم، وعرفت هذه التفسيرات بالنظريات السوقية للتضخم والنظريات الغير السوقية للتضخم.

بداية من السبعينات ظهر اتجاه آخر لتفسير التضخم يطلق عليه نظرية الهيكلين، ورفض هؤلاء معالجة التضخم كظاهرة نقدية بحتة، فهم ينظرون الى التضخم كظاهرة ذات مضمون اجتماعي – اقتصادي شامل، ترتبط ارتباطا عضويا بظاهرة التخلف وتحديات التنمية، وفيما يلي أهم هذه النظريات: (عبد القادر، 2010)

أ. نظريات فائض الطلب: المضمون الأساسي لهذه النظرية يقوم على أن فائض الطلب على السلع والخدمات (كحالة اختلال في السوق) يمكن أن يحدث إما بزيادة الطلب أو انخفاض العرض.

ب. نظرية جذب الطلب: يعرف تضخم الطلب على انه (كمية كثيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع، وان هذا التضخم يكمن في أن ميل الأسعار للارتفاع في مواجهة الفائض في الطلب
ج. نظرية دفع النفقة: يعتمد هذا التفسير لتضخم التكاليف على أثر التغيرات في الأجور النقدية على المستوى العام للأسعار.

1.2.2 النظريات السوقية للتضخم: يرون أصحاب هذه النظرية أن الأسعار والأجور تتغير ببطء مستجيبة للتغيرات في حالة السوق أو لقوى السوق سواء الفعلية أو المحتملة.

1.1.2.2 نموذج الفجوة التضخمية: تقوم هذه النظرية على التمييز بشكل واضح بين أوضاع البطالة وحالة التوظيف الكامل، وأول من قدمها كان كينز، فالفجوة التضخمية هي الحالة التي يكون فيها الطلب التجميعي – الإنفاق الكلي – أعلى من العرض التجميعي عند مستوى التوظيف الكامل.

2.1.2.2 نموذج منحني فليبس البسيط: قدم الاقتصادي الإنكليزي فليبس منحني عرف باسمه، أثبت من خلاله وجود علاقة عكسية بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية ومعدل البطالة في المملكة المتحدة. مع مرور الزمن تحولت العلاقة الأصلية التي قدمها فليبس إلى علاقة بين معدل التضخم والبطالة.

3.1.2.2 نماذج التوقعات -منحنى فليبس المطور: يقوم تطوير نظرية منحنى فليبس على أساس ان العلاقة تنطبق في الأجل القصير بين معدل التضخم والبطالة، أما في الأجل الطويل لا يوجد تقابل بين معدل البطالة والتضخم، وان منحنى فليبس يتحول من منحنى له ميل سالب إلى منحنى عمودي، ومعدل البطالة في هذا الوضع يعرف بمعدل البطالة الطبيعي الذي تستقر عنده الأجور النقدية.

4.1.2.2 نماذج التوقعات الرشيدة: في بداية السبعينات قدم الاقتصادي روبرت لوكاس مفهوما آخر للتوقعات عرف بمفهوم التوقعات الرشيدة، وقد تم تفسير التضخم على أن معدل التضخم الحالي يتوقف على توقعات الأفراد، وهذه التوقعات تتصف بالرشادة لأنها تأخذ جميع المعلومات المتاحة عند توقع معدل التضخم.

2.2.2 النظريات الغير سوقية للتضخم: تركز هذه النظريات استنادا على فرضية أن الأجور والأسعار قد ترتفع بشكل مستقل عن حالة الطلب في أسواق السلع والخدمات وأسواق العمل، وتقوم هذه النظريات على أن التضخم إنما هو انعكاس لمتغيرات اقتصادية -اجتماعية.

3.2.2 نظرية الهيكلية: ينظرون أنصار هذه النظرية إلى التضخم كظاهرة ذات مضمون اجتماعي-اقتصادي شامل، ترتبط ارتباطا عضويا بظاهرة التخلف وتحديات التنمية التي تواجه العالم الثالث، يتمثل في مجموعة من الاختلالات الهيكلية للنشاط الاقتصادي. (عبد القادر، 2010)

3.2 أنواع التضخم: ينقسم التضخم إلى الأنواع التالية: (حسين ، 2014)

1.3.2 التضخم الزاحف: ويتمثل هذا النوع في الزيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة، حتى لو لم تحدث زيادة في الطلب، إضافة إلى أن الزيادة في الأسعار لا تكون عنيفة في الفترة القصيرة، وتشير الأبحاث والدراسات الاقتصادية ان هذا النوع من التضخم هو ظاهرة عامة يخضع لها اقتصاد كافة الدول، وبوجه عام فان هذا النوع من التضخم يكون ناشئا بسبب الطلب أو بسبب التكاليف.

2.3.2 التضخم الجامح: هذا النوع من التضخم يعتبر أخطر أنواع التضخم، ويتمثل في ارتفاع هائل في الأسعار، وانخفاض قيمة الوحدة النقدية إلى درجة تصبح زهيدة جدا، وتستمر قيمة الوحدة النقدية في الانخفاض حتى تصبح عديمة القيمة، حينئذ يقتضي إصدار عملة جديدة.

3.3.2 التضخم المكبوت (المقيد): يحدث هذا النوع من التضخم في الأقطار التي تتدخل حكوماتها في الحياة الاقتصادية، وتعمل على تثبيت الأسعار، وخاصة السلع الضرورية وتمنعها من الارتفاع أو تسمح لها بالارتفاع في حدود ضيقة.

4.2 الآثار الاقتصادية للتضخم: تؤدي ظاهرة التضخم إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، التي تؤثر على حجم الاقتصاد وتعيق التنمية الاقتصادية ونذكر منها: (عبد الحميد، 2013، صفحة 172)

- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم. -أثار التضخم السلبية على النمو الاقتصادي.
- أثار التضخم السلبية على ميزان المدفوعات. -أثار التضخم على توجيه الاستثمارات.
- أثار التضخم على توزيع الدخل.

3.السياسة النقدية وعلاج التضخم: تتمثل في اتخاذ إجراءات مبطئة ومثبتة تحاول أن تتجارب مع معدل مقبول من التضخم يسود الاقتصاد ويمكن التحكم فيه وسرعة مداها، ويكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه تتبع بعض الإجراءات التي تساهم في المحافظة على قيمة النقود والقدرة الشرائية.

وبشكل هام تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لخلق التوسع والانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة والعكس يؤدي إلى تخفيضها والحد من التوسع والإنتاج. (عبد القادر، 2010، صفحة 227)

المحور الثاني: تحليل تطور السياسة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023

تميزت هذه الفترة بتذبذب في أسعار المحروقات بين الانخفاض الشديد والارتفاع الى مستويات قياسية، بعد التخلص من المديونية الخارجية توجهت الدولة الى التحكم في التضخم بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، كما تميزت هذه الفترة بسياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برامج دعم النمو الاقتصادي والإنعاش الاقتصادي. (شادي و ضيف، 2020، صفحة 157)

الجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم والكتلة النقدية ومعدل الفائدة على الإقراض وسعر

الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2023/1993.

السنوات	INF %	M2 مليار دج	TIP%	TECH دينار /دولار	السنوات	INF %	M2 مليار دج	TIP%	TECH دينار /دولار
1993	20,52	627,42	18,40	23,35	2009	5,74	7173,10	8,00	72,65
1994	29,06	723,51	18,40	35,06	2010	3,91	8280,70	8,00	74,39
1995	29,78	799,56	18,40	47,66	2011	4,52	9929,20	8,00	72,94
1996	18,69	915,05	19,00	54,75	2012	8,89	11015,10	8,00	77,54
1997	5,73	1081,51	15,70	57,71	2013	3.26	11941.49	8,00	79,37
1998	4,95	1592,46	11,50	58,74	2014	2.92	13686.75	8,00	80,58
1999	2,64	1789,35	10,80	66,57	2015	4.78	13704.51	8,00	100,69
2000	0,34	02022,5	10,00	75,26	2016	6.40	13816.30	8,00	109,44
2001	4,23	02473,5	9,50	77,22	2017	5.59	14974.57	8,00	110,97

السياسة النقدية وأثرها في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023

دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

116,59	8,00	16636.66	4.27	2018	79,68	8,60	02901,5	1,42	2002
119,35	8,00	16506.62	1.95	2019	77,39	8,10	03299,5	2,58	2003
126,78	8,00	17659.64	2.42	2020	72,06	8,00	3644,30	3,54	2004
135,06	8,00	20053.50	7.23	2021	73,28	8,00	4070,40	1,63	2005
141,99	8,00	22930.10	9.27	2022	72,65	8,00	4933,70	2,53	2006
135,84	8,00	24330.80	9.32	2023	69,29	8,00	5994,60	3,51	2007
					64,58	8,00	6955,90	4,46	2008

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

تميزت الفترة 1996-1993 بارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية حيث بلغت نسبته 29.78% سنة 1995، في ظل الإصلاحات التي انتهجتها الدولة، من تحرير الأسعار وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي كبرنامج التصحيح الهيكلي، مع الاستمرار في التوسع النقدي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

تميزت الفترة 2003-1997 بانخفاض في معدلات التضخم إلى مستوى مقبول حيث تراجعت نسبته إلى 0.34 % سنة 2000، كنتيجة للإصلاحات التي نفذتها الدولة، وكذا القواعد الصارمة التي طبقتها السلطات النقدية.

تميزت الفترة 2008-2004 باستقرار في معدل التضخم إذ لم يتجاوز حدود 5.74 % كأعلى نسبة سجلت ستة 2009، وهذا راجع إلى فعالية السياسة النقدية المتبعة من طرف بنك الجزائر، على الرغم من التوسع النقدي الناجم عن تطبيق الحكومة لبرنامج دعم النمو وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، في ظل الارتفاع في مداخيل المحروقات خلال هذه الفترة.

تميزت الفترة 2009-2012 بارتفاع طفيف في معدل التضخم حيث بلغ 8.89 % سنة 2012، وهذا راجع إلى الارتفاع في كتلة الأجور مما شجع الطلب الاستهلاكي خلال هذه الفترة وما صاحبه من توسع نقدي، حيث نمت الكتلة النقدية M2 بنسبة 19.91 % سنة 2011.

تميزت الفترة 2013-2019 بتذبذب في نسبة نمو الكتلة النقدية M2 بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث سجلت هذه الأخيرة تراجعاً في سنة 2013 نتيجة لتدخل بنك الجزائر ومواصلة استرجاع السيولة، بالإضافة إلى تراجع في أسعار المحروقات، أما في سنة 2014 فقد سجلت نسبة نمو الكتلة النقدية ارتفاعاً بلغ 14.6% مقارنة بسنة 2013. أما في سنتي 2015-2016 سجلت هذه الأخيرة نمو طفيفاً، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، أما خلال الفترة 2017 و2018 سجلت الكتلة النقدية نمو تراوح بين 8.4 % و 11.1 % تالياً وهذا راجع لتنفيذ التمويل النقدي غير التقليدي، لينخفض معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2019 إلى - 0.8% وهذا راجع إلى إيقاف التمويل الغير تقليدي مع بداية سنة 2019 والعجز المسجل في رصيد

ميزان المدفوعات نتيجة استمرار انخفاض أسعار المحروقات أما التضخم فقد سجل تراجعاً خلال الفترة 2013-2014 ليتراوح بين 2% إلى 3% متأثراً بتراجع أسعار المحروقات وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني والعجز المسجل في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تراجع نسبة التضخم المستورد والتدابير التقشفية المتخذة من طرف الحكومة.

أما في سنتي 2015 و2016 فقد سجل معدل التضخم نمواً طفيفاً بلغ 4.78% و6.40% وهو راجع بالدرجة الأولى إلى استمرار الحكومة في التدابير الرامية إلى ترشيد الاستيراد مما أدى إلى ارتفاع أسعار بعض المواد في السوق، لينخفض مجدداً خلال الفترة 2017-2019 وعلى عكس التوقعات لم يؤدي التمويل النقدي الغير تقليدي إلى ارتفاع مؤشر التضخم خلال هذه الفترة، وقد سجل هذا الأخير انخفاضاً شديداً في سنة 2019 وبلغ 1.95% وقد ترافق هذا التراجع القوي للتضخم مع تباطؤ وتيرة توسع الكتلة النقدية m2 .

تميزت الفترة 2020-2023 بارتفاع في نمو الكتلة النقدية حيث أثرت تدابير التخفيف من القواعد الاحترازية التي وضعها بنك الجزائر لدعم النشاط الاقتصادي في سياق وبائي صعب، حيث ظلت السياسة النقدية تيسيرية بهدف تحفيز الإنعاش الاقتصادي وتخفيف تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الحقيقي، من جهة أخرى شهدت سنة 2022 تحسناً في صادرات الجزائر ووضعية رصيد الميزان التجاري نتيجة لتحسن أسعار المحروقات والعودة تدريجياً للوضع الطبيعي. أما سنة 2023 فعرفت الكتلة النقدية تراجعاً في نموها مقارنة بسنة 2022 بسبب عودة التدابير الاحترازية لبنك الجزائر لتخفيف من حدة التضخم، أما التضخم فقد سجل خلال سنة 2020 ارتفاعاً طفيفاً بلغ 2.42% ليرتفع إلى 7.23% و9.27% و9.32% خلال السنوات 2021 و2022 و2023 وهذا راجع إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية (التضخم المستورد) متأثراً بتداعيات جائحة كوفيد 19 وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية العالمية لا سيما أزمة الطاقة في أوروبا.

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023

طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث: تبرز النظريات النقدية أن التضخم هو ظاهرة نقدية، وأن هناك عدة متغيرات داخلية وخارجية تؤثر عليه، ومن أهمها السياسة النقدية وقنوات تحويلها، لكن طبيعة ومدى العلاقة بينهما تختلف من دولة إلى أخرى وبناءً على ما سبق يمكن تحديد العلاقة التالية في النموذج المقترح

$$INF=f(M2, TIP, TECH)$$

$$INF = \alpha + \beta_1 M2 + \beta_2 TIP + \beta_3 TECH + \varepsilon_i \quad \text{والصيغة العامة لها}$$

حيث أن: INF: معدل التضخم. M2: الكتلة النقدية. TIP: معدل الفائدة على القروض. TECH: سعر صرف الدينار الجزائري/الدولار الأمريكي. α, β : معلمات النموذج. ε_i : المتغير العشوائي.

توصيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL): إن نموذج ARDL هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك للسلاسل الزمنية التي شاع استخدامها في السنوات الأخيرة ، إذ يقدم هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة ، ومن مميزات هذا النموذج انه لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، حيث يرى Pesaran ان نموذج ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستواها (0) أو عند الفرق الأول (1) أو مزيج من الاثنين، على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن، كما يقدم هذا النموذج مقدرات كفاءة وغير متحيزة لان النموذج يكون خالي من الارتباط الذاتي ، كما يمكن استخدام النموذج في العينات الصغيرة ، والشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (علي اسماعيل و فراس حسين، 2024)، ويمكن تحديد الشكل القياسي لنموذج الدراسة وفق ما يلي:

$$\Delta INF_t = c + \sum_{t=1}^m \beta \Delta INF_{t-i} + \sum_{t=1}^p \beta_1 \Delta M2_{t-i} + \sum_{t=1}^q \beta_2 \Delta TIP_{t-i} + \sum_{t=1}^m \beta_3 \Delta TECH_{t-i} + \alpha_1 inf_{t-1} + \alpha_2 m2_{t-1} + \alpha_3 tip_{t-1} + \alpha_4 tech_{t-1} + \varepsilon_i$$

حيث أن:

Δ تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى

C: الحد الثابت، q, p, m تمثل الحدود الدنيا والقصوى لمُدَد التخلّف الزمني للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة. $\alpha, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معلمات العلاقة طويلة الأجل. $\beta, \beta_1, \beta_2, \beta_3$:

معلمات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)، t : اتجاه الزمن. ε : حد الخطأ العشوائي. من أجل تقدير النموذج الاقتصادي قياسا وتحديد اتجاه وطبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023، سوف يتم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12 (عدد المشاهدات الفصلية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1993-2023 بلغت 31 مشاهدة) وفق الخطوات التالية:

1.دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة): يعتبر اختبار استقرارية متغيرات النموذج من أهم الاختبارات التي يجب تطبيقها عند دراسة النماذج الاقتصادية ذات السلاسل الزمنية، كون إجراء تقدير النتائج دون اختبارات الاستقرارية قد يؤدي إلى انحراف زائف للعلاقة بين المتغيرات، ويعتبر اختبار جذر الوحدة لـ (ديكي فولر الموسع ADF) من أهم الاختبارات في هذا المجال.

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ديكي فولر: ADF

المتغير ت	النموذج	المستوى			الفرق الأول (1)		
		ADF	PROB*	النتيجة	ADF	PROB*	النتيجة
INF	TREND	-3.968840	0.0216	غير مستقرة	-	-	-
	C	-4.781958	0.0006	مستقرة	-	-	-
M2	TREND	-0.893069	0.9398	غير مستقرة	-4.490208	0.0096	مستقرة
	C	2.766173	1.0000	غير مستقرة	-	-	-
	NONE	2.283451	0.9925	غير مستقرة	-	-	-
TIP	TREND	-4.579101	0.0071	غير مستقرة	-	-	-
	C	-4.728779	0.0011	مستقرة	-	-	-
TECH	TREND	-1.859271	0.6493	غير مستقرة	-3.599486	0.0475	غ. مستقرة
	C	-0.743788	0.8199	غير مستقرة	-3.669605	0.0102	مستقرة
	NONE	1.279489	0.9453	غير مستقرة	-	-	-

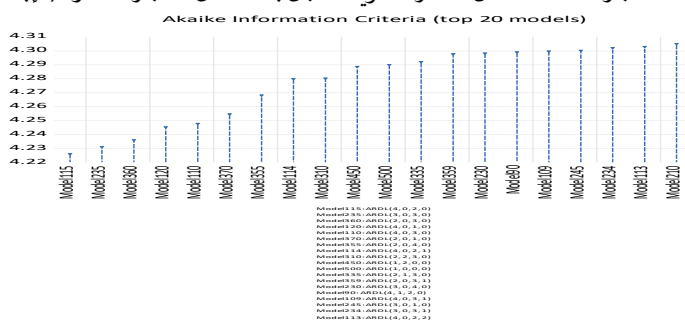
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviews 12

من خلال اختبار Akaike information criteria تم اختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج، حيث كانت فترة الإبطاء المثلى للمتغير INF هي (1) فترات إبطاء، أما المتغير M2 (8) فترات إبطاء وكانت (7) هي فترة الإبطاء المثلى للمتغير TIP، وأما المتغير TECH (1) فترات الإبطاء، وعليه تم إجراء اختبار ADF وكانت النتائج المحصل عليها وفق الجدول أعلاه، حيث تشير نتائج الاختبار ان السلسلة الزمنية للمتغيرات INF و TIP كانت مستقرة عند المستوى و عند مستوى معنوية (1) % و 5 % وبالتالي السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة ومتكاملة من الدرجة (0)، أما السلسلة الزمنية للمتغيرات M2 و TECH فكانت مستقرة عند الفرق الأول وعند مستوى معنوية (1) % و 5 % و 10%) وبالتالي السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة ومتكاملة من الدرجة (1).

2. اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (bounds test)

يستخدم هذا الاختبار Bounds test للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير الأجل، وذلك حتى يتسنى لنا تقدير العلاقات في ان واحد باستخدام نموذج ARDL، وقبل القيام بهذا الاختبار يجب تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات وفق عدة معايير أبرزها AIC (Akaike info criteria) و SIC (Schwarz info criteria)، وتشير نتائج الاختبار حسب الشكل الموالي أن درجة الإبطاء المثلى (ARDL (4.0.2.0).

الشكل رقم 01: اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (الإبطاءات المثلى)



نتائج اختبار الحدود: تشير نتائج اختبار الحدود bounds test حسب الجدول أدناه ان قيمة F-Statistic المحسوبة والبالغة 9.28 هي أكبر من الحد الأعلى وتقع خارج المجال $I(0)$ و $I(1)$ عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج، بناء على النتائج يمكننا ان نستنتج ان هناك علاقة طويلة الاجل ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المدروسة

الجدول رقم 03 نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.285464	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

4. اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الأجل الطويل

الجدول رقم 04: نتائج اختبار النموذج في الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.000466	7.98E-05	5.840479	0.0000
TIP	1.325863	0.328616	4.034694	0.0009
TECH	-0.068978	0.020645	-3.341138	0.0039
C	-5.465310	2.732326	-2.000241	0.0617
EC = INF - (0.0005*M2 + 1.3259*TIP - 0.0690*TECH - 5.4653)				

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (علاقة تكامل مشترك)، سنقوم بتقدير معلمة تصحيح الخطأ والتي تمثل خطوة مهمة في اختبارات ARDL، يبين هذا الاختبار ان الاختلالات قصيرة الأجل يمكن تصحيحها في الأجل الطويل، فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يشير ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه او اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل، كما ان اغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية، مما يشير ان تأثيرهم على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

كما تشير نتائج هذا الاختبار الى وجود علاقة ايجابية بين معدل التضخم INF والكتلة النقدية M2، حيث ان زيادة الكتلة النقدية بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة في نسبة التضخم بـ 0.0005 %، وكذا وجود علاقة ايجابية بين معدل التضخم INF ومعدل الفائدة على الإقراض، حيث ان زيادة في معدل الفائدة على الإقراض بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة في معدل التضخم بنسبة 1.3259 % أما بالنسبة لمعدل سعر الصرف الاسمي للعلاقة عكسية مع معدل التضخم INF، حيث ان زيادة سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض معدل التضخم بـ 0.0690 %.

السياسة النقدية وأثرها في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

5. اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الأجل القصير
الجدول رقم 06: نتائج اختبار النموذج في الأجل القصير

ECM REGRESSION CASE 2: RESTRICTED CONSTANT AND NO TREND				
VARIABLE	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	PROB.
D(INF(-1))	0.871495	0.190894	4.565334	0.0003
D(INF(-2))	0.330767	0.151418	2.184466	0.0432
D(INF(-3))	0.285504	0.105065	2.717399	0.0146
D(TIP)	0.318606	0.627666	0.507604	0.6183
D(TIP(-1))	-1.032045	0.628714	-1.641519	0.1191
COINTEQ(-1)*	-1.815405	0.239718	-7.573070	0.0000

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تشير نتائج التقدير حسب الجدول السابق ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، وبلغت قيمة (- 1.815405) وهو ما يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة الانحراف في قيمة المتغيرات المستقلة عن قيمتها التوازنية في الأجل القصير بمقدار 1.8 مرة في السنة،
6. اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL: نقوم بهذا الاختبار للتأكد من ان سلسلة بواقي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد لا تعاني من مشكل الارتباط الذاتي.

الجدول رقم 07: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.493878	Prob. F(2,15)	0.1161
Obs*R-squared	6.737595	Prob. Chi-Square(2)	0.1344

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تشير نتائج اختبار breusch-godfrey ان نموذج ardl المقدّر للعلاقة بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، اذ ان قيمة (F.Statistic و R-squared) اقل من القيم المجدولة وانها غير معنوية عند مستوى 5%، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

7. اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

الجدول رقم 08: نتائج اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء

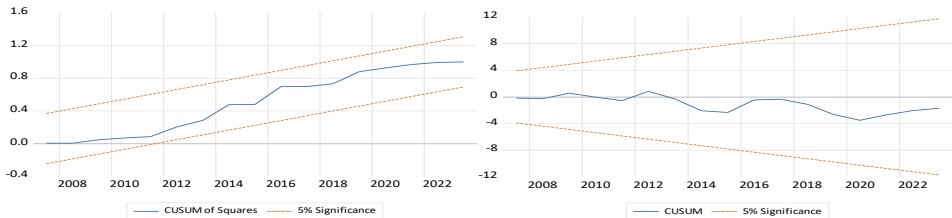
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null			
hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.604351	Prob. F(9,17)	0.7768
Obs*R-squared	6.544690	Prob. Chi-Square(9)	0.6844
Scaled explained SS	3.385214	Prob. Chi-Square(9)	0.9470

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تشير النتائج المحصل عليها في الجدول السابق خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، حيث كانت نتائج القيم المحتسبة اقل من القيم الجدولية، وهي غير معنوية عند مستوى 5% حسب قيمة prob والتي كانت أكبر من 0.05، أي ان البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تباينتها غير معنوية.

8. اختبار استقرارية النموذج المقدر باستخدام اختبار (CUSUM, CUSUM Squares)

الشكل رقم 03 اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) الشكل رقم 04 اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM Squares)



يشير الشكل 03 ان المجموع التراكمي للبواقي داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على استقرارية النموذج (المعلّمة المقدرة)، كما يشير الشكل 04 أعلاه ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على استقرارية النموذج المقدر.

نتائج الدراسة: من خلال هذا البحث وانطلاقاً من جميع الاختبارات السابقة يمكن القول ان نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ardl المقدر مثالي، حيث بينت النتائج المتوصل اليها عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما ان هذه العلاقة يمكن تصحيحها في الاجل الطويل، إضافة الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وثبات تجانس تباين الأخطاء التسلسلية واستقرارية مقدرات النموذج عبر الزمن عند مستوى معنوية 5%.

- تشير نتائج التقدير الى وجود علاقة توازنية ايجابية طويلة الاجل بين المتغير المستقل الكتلة النقدية $m2$ والمتغير التابع معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023، بمعنى ان الزيادة في الكتلة النقدية يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم الا ان هذه التأثير ضعيف.

شهد معدل التضخم في الفترة الأولى من اعتماد اليات التمويل الغير تقليدي 2017-2020 تراجعاً مهماً (حيث تم توقيفه في بداية 2019)، حيث ان السياسة النقدية المتبعة من بنك الجزائر غداة اعتماد الامر 11-17 المنظم للتمويل الغير تقليدي بامتصاص نسبة معتبرة من السيولة النقدية فاقت 1700 مليار دج بداية 2019، والتي ساهمت في انخفاض معدلات التضخم خلال تلك الفترة. الا انه سجل ارتفاعاً قياسياً في سنتي 2021 و2022 ليصل الى 9.23 % نهاية 2023، هذا الارتفاع حسب راي صندوق النقد الدولي راجع الى عوامل داخلية ممثلة في الجفاف وانخفاض الإنتاج الزراعي وتقييد الاستيراد، في حين ارجعها بنك الجزائر الى عوامل خارجية بنسبة 59% ممثلة في التضخم العالمي وتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وعوامل داخلية ممثلة في ارتفاع مؤشر الكتلة النقدية وسعر الصرف الاسمي.

- كما تشير نتائج التقدير ان معدل الفائدة على الإقراض يؤثر إيجابياً على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023. بالرغم انه حسب النظرية الاقتصادية معدل الفائدة يعتبر أداة انكماشية يستخدمها البنك المركزي للحد من ظاهرة التضخم وهذا ما يفسر طبيعة الاقتصاد الجزائري وعدم مرونة هذه الأداة بالنسبة لمعدل التضخم.

كما تشير نتائج التقدير على وجود علاقة عكسية طويلة الاجل بين المتغير المستقل سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي والمتغير التابع معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023، وهذه النتائج تتنافى مع النظرية الاقتصادية حيث تشير هذه الأخيرة الى ان ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع (المستوردة والسلع المنتجة محلياً والتي تصنع بمواد مستوردة)، وهذا راجع الى: -سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة لبعض السلع والخدمات والتي تؤثر على أسعارها وعلى معدلات التضخم في الجزائر.

-تقييد الاستيراد من طرف الدولة وهذا ما يؤثر على معدلات التضخم.

- تدخل بنك الجزائر في دعم سعر صرف العملة الوطنية لمواجهة التضخم.

خاتمة: تعد ظاهرة التضخم في الجزائر معقدة ومتعددة الابعاد وتتطلب استجابة شاملة تشمل سياسات اقتصادية ونقدية فعالة، كما يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من اثار التضخم تظافر الجهود من قبل الحكومة والقطاع الخاص والافراد.

للسياسة النقدية دورا هاما في الحد من ظاهرة التضخم او التخفيف من اثارها، إلا ان فعالية هذه السياسة تبقى مرهونة بعوامل أخرى داخلية وخارجية، حيث يجب على السلطات النقدية اتخاذ إجراءات وتدابير إضافية للسيطرة على التضخم بما يتوافق مع المتطلبات الاقتصادية للبلاد ومن بين هذه الإجراءات ما يلي: -تطوير الجهاز المصرفي بما يتواءم والتطور الاقتصادي والمالي العالمي.

-ضرورة الاعتماد على سياسة سعر الفائدة بشكل عقلاني وحذر من خلال الحد من الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل المشاريع الغير ضرورية او ليس لها جدوى اقتصادية.

- ضرورة وضع سياسة سعر الصرف كأولوية في مجال الإصلاح النقدي والمالي.

- العمل على المحافظة على استقرار العملة الوطنية.

-تعزيز الإنتاج المحلي ودعمه وتقليل الاعتماد على الواردات.

-توعية المواطنين بأهمية الترشيد في الاستهلاك.

السياسة النقدية وأثرها في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1993-2023
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

المراجع:

1. الافندي محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، صنعاء اليمن، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى (2018).
2. العامري سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، عمان الأردن، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية (2014).
3. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية (2006).
4. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الإسكندرية مصر، الدار الجامعية، (2013).
5. كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، لبنان، دار المهمل اللبناني للطباعة والنشر، 2012.
6. متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، عمان الأردن، دار الفكر، الطبعة الأولى (2010).
7. بن هاني حسين، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، عمان الأردن، دار ومكتبة الكندي، الطبعة الأولى (2014).
8. عبد المجيد النصاروي على إسماعيل، علي الصفار فراس حسين، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl للمدة 2004-2022، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 06 العدد 29، (2024).
9. نور الدين شادي، احمد ضيف، سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 العدد 01، (2020).
10. Bendakfal kamel, benelbar Mohamed, the impact of imported inflation on domestic inflation in Algeria: an ARDL testing approach (1990-2019), journal of management and economic sciences prospects, vol 05 n° 02, (2021).
11. <http://www.bank-of-algeria.dz> (تم الاطلاع يوم 2024/11/01)